بيان وإيضاح

حول ما أثير من لغط وأباطيل حول نشرتي الجديدة لكتاب

الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فقد أثار بعض المغرضين لغطًا حول نشرتي الجديدة المحرّرة –بإذن الله– من كتاب «الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء» للحافظ علاء الدين مغلطاي، وهذا اللغط منشؤه ما جرى لي مع ذلك الطالب المغربي الذي كان قد حقق قسما من الكتاب رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، وقد أشرت إلى ما يتعلق به بغاية الصدق والإنصاف في مقدمة نشرتي، ولما لم يقف على ما كتبته هناك كبير أحد لكون الكتاب لا يزال في مراحل الطباعة والتجليد، وسأل غير واحد من الأماثل عن الحكاية؛ رأيت أن أعجل بهذا البيان توضيحًا للأمر، ودفعا للغيبة عن نفسي، وأرجو أن يكون في هذه الكلمات المختصرة بيان للمسألة من جميع جوانبها بما يكشف حقيقة الأمر، وأسأل الله تعالى أن يرزقنا كلمة الحق في الرضا والغضب، وأن يعيننا على أنفسنا، والله المستعان وعليه التكلان، وبه تستدفع البلايا والمِحَن.

- وأصل الحكاية أنني كنت قد نشرت القسم الثاني من هذا الكتاب قبل نحو ثلاثة عشر عاما، ونشرته دار الأزهر بالقاهرة في ثلاثة مجلدات.

- ثم لقيني هذا الطالب المغربي بعد ذلك ببضع سنين بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، واستأذنني في أن يقدم القسم الأول رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، فأذنت له، وسعيت في تحصيل النسخة الملونة له يومها احتسابا بالتعاون مع بعض أفاضل المحققين بالقاهرة، ولم يتيسر ذلك وقتها.

- ثم بعد عدة أعوام تواصل معي الطالب بعد مناقشة رسالته تلك، طالبا معاونته في نشرها، وكان هذا قبل أكثر من عامين.

- وكنت في نفس الوقت أرتب لإعادة «الاكتفاء»، وتكميله، ونشره نشرة محررة بعد انتهائي من نشر «شرح النووي» لأسباب بينتها في مقدمة «الاكتفاء»، فعرضت على الطالب –توفيرا للوقت والجهد– أن نتشارك معا في نشره، هو بالقسم الذي حصل به على الماجستير، وأنا بالقسم الذي عملته سابقا بعد إعادته من جديد وتحريره.

- ولم يكتب أي عقد بخصوص هذا الاتفاق، وإنما كان اتفاقا شفهيا وعبر رسائل التواصل الاجتماعي، وإنما توسطت لدى الدار الناشرة لقسمي القديم للاتفاق معه لتكون مالكة جميع حقوق القسمين، فكُتب عقد بينه وبين الدار، وشهدت على هذا العقد، ولم يتم تنفيذه لأنني لم أعتمد عمل الطالب وألغي الاتفاق بيننا بعد نحو شهر من الترتيب له، وبالتالي فلم يسلم الطالب الدار المذكورة عملا صالحا للنشر، وتجمد العقد بينهما بطبيعة الحال.

- وُقِّع هذا العقد بين الدار والطالب بتاريخ ٨/ ١/ ٢٠٢٠ وأرسل الطالب لي نسخة من عمله بعد ذلك بتاريخ ١٧/ ١/ ٢٠٢٠، وكان أرسل قبلها نموذجا يسيرًا، واكتفيت للأسف بالنظر العام عليه دون مراجعته وتدقيقه، وحسنت الظن بالطالب بناء على ثنائه الشديد على عمله، واعتداده بنفسه بصورة مبالغ فيها، وتأكيده على أنه راجعه عدة مرات وقابله مع عدة مشايخ، وما كان ينبغي لي هذا، خاصة مع خبرتي التامة بأعمال الطلبة في هذه المرحلة، ولكنني للأسف اغتررت بذلك حقيقة، ويشهد الله وهو خير الشاهدين كم كنت أتمنى أن يكون هذا كله في محله ليريحني من عناء تحقيق هذا القسم من جديد، ولكن كل ذلك لم يكن.

- قمت بترتيب الأعمال المتعلقة بقسم الطالب، وبدأت في المراجعة الدقيقة والمقابلة من جديد على المخطوط، وكان الترتيب أن أقوم بمقابلة عمله كله من جديد بنفسي على المخطوط، ثم أرسله إليه فيقوم بإضافة بعض المصادر المتفق عليها في التراجم، وتعديل بعض الأمور، ثم يعيده إلى ثانية لأراجع الحواشي وأدققها، وأتأكد من صحة ما فيها من تعليقات واستنتاجات يقوم بها الطالب أحيانا. فهذه ثلاث مراحل ستجرى على قسم الطالب سيكون العبء الأكبر فيها عليَّ، بما يشبه إعادة عمل الطالب من جديد، ولم

يكن عندي غضاضة في ذلك في سبيل إخراج عمل متقن، ولتصوري أن الخلل سيكون يسيرا، ولن تستغرق هذه المراجعات كبير جهد ولا وقت.

- وزعنا عمله على نحو عشرين جزءا صغيرا، وبدأت أنا فقابلت بنفسي على المخطوط عدة أجزاء مقابلة دقيقة كشفت لي خللا كبيرًا جدًّا في ضبط النص وتحريره عند الطالب، وهو بيت القصيد، وغاية عمل المحقق، ناهيك عن سوء التفقير، وخلط بعض التراجم ببعض، وكذا اختلال بعض علامات الضبط، وبعض الأخطاء الإملائية، وما إلى ذلك، مما هو ماثل في رسالة الطالب لمن عاينها ودقق النظر فيها.

- وأرسلت للطالب ما أنجزته من المقابلة الجديدة، وقام هو بتتميم بعض ما طلبته منه على هذه الأجزاء، ثم أرجعها إلي لأقوم بمراجعة الحواشي والتعليقات، فقمت بمراجعة أول جزء منها فقط، والمشتمل على ثلاثين ترجمة من أول الكتاب، وربما شرعت في الثاني، وهذا القدر لا يبلغ خمسة بالمائة من مجموع قسم الطالب الذي يشتمل على نحو ستمائة وأربعين ترجمة، واستغرق عملي في هذه المرحلة الثالثة وقتا طويلا وجهدا كبيرا فوق ما كنت أتصور، وذلك لاضطراري إلى مراجعة جميع ما ذكره من المصادر للتأكد من صحة عمله، وكذا مراجعة جميع ما ذكره من تعليقات أو استنتاجات، وضبط صياغة كثير منها وكذا تعديل أو حذف نتائج توصل إليها لا تنتجها المقدمات التي ذكرها، ولا دليل صحيح يدل عليها، ويكون إثباتها دون أدلة كافية ضربا من المجازفة العلمية وضعف التحقيق، ونحو ذلك، ولا ريب أن سكوت المحقق في معتركات الإشكال إذا لم يكن كامل العدة موفور الأدوات ثاقب النظر صافي الذهن؛ خير من كثير من الكلام.

- وبعد إنهاء هذا الجزء بهذه الصورة أيقنت أن إتمام العمل بهذه الصورة غير ممكن أبدا، وأن عملي من البداية من جديد أيسر وأسرع وأتقن، فتكلمت مع الطالب فورًا وشرحت له هذا الوضع، واعتذرت له عن الاستمرار في هذه السبيل، وتلطفت به غاية التلطف إرعاء عليه كشأننا مع جميع الطلبة، والحمد لله، وحتى لا يجد في نفسه، وأرسلت له بذلك رسالة مطولة بتاريخ ٢٢/ ٢/ ٢٠٢٠، ورد عليها الطالب بعد خمسة أيام برسالة فاترة بتاريخ ٢٧/ ٢/ ٢٠٢٠، ولم يعقب، وانقطع التواصل من وقتها.

– وشرعت فورًا من ذلك الوقت بالعمل من جديد ومن البداية على هذا القسم مقابلة وضبطا وتنسيقا وتفقيرا وشكلا وترقيما بنفسي، واستعنت بمساعدي الشيخ محمد رزق، وبعض طالبات الماجستير بالقاهرة في تجهيز التوثيق الأَوَّليّ للنصوص، وعزو التراجم لكتب الضعفاء، ونقل كلام ابن الجوزي في الحاشية، ثم مكثت عاما كاملا أو يزيد منكبا ليل نهار على تحرير النص وحل غوامضه، ومراجعة وتتميم التوثيقات والعزو الذي أعانني فيه المساعدون، لا يقطعني عن ذلك قاطع إلا ما لابد منه، بحيث لم يبق فيه والحمد لله كبير شيء خفي ولا غامض، لا في أصله ولا في حواشيه المتداخلة الرديئة الخط أحيانا، إلا تعويذة عين الكمال، مما لا يخلو منه عمل بشر مهما بلغ اجتهاده وحرصه، فالكمال محال لغير ذي الجلال، وحررت حواشي مهمة على مواطن كثيرة منه، ونسأل الله القبول والتوفيق.

– وقد كنت حريصا ألا أذكر كل هذا، اكتفاء بما أشرت إليه في مقدمة طبعتي، مراعاة لخاطر الطالب، فإنه لا يزال في بداية أمره، وهذا شأن البواكير، ومعلوم أن رسائل التخصص «الماجستير» إنما يراد بها في أحيان كثيرة تدريب الباحث وتمرينه على القيام بالمهمات العلمية التي يقتضيها تخصصه وموضوع بحثه، ولذا يتوسع فيها في أمور لا يحتاج الناس إليها، ويتغاضى فيها عن بعض الخلل والقصور، ما دام الطالب يسير في الطريق الصحيح في الجملة، ولذلك فليس كل ما تحصل به الدرجة يصلح أن ينشر للناس، والعكس صحيح أيضا، فلكل متطلباته وقانونه، وفي كل خير.

– وإنما حملني على هذا البيان كتابة الطالب بنفسه من حساب يخصه، وادعاؤه خلاف الحق والواقع، وسعيه للإساءة وإيقاع الناس في عرضي بقصد أو دون قصد، حتى بلغ به الحال أن نشر رسائل بيني وبينه على الملأ، نعم ليس فيها شيء ذو بال، ولكن المجالس بالأمانات، وهل يفعل مثل هذا ذو دين، فضلا عن أن يكون طالب علم؟! أيتحاكم الناس إذا اختلفوا في شيء إلى عموم الخلق، وفيهم البر والفاجر؟! أم يُطلب الحكم عند أهله ممن يستوفون النظر والتحري والتحقيق من القضاة أو الخبراء بموضوع النزاع؟! وليته اكتفى بهذا مع مساءته! بل راح يستثير أشباه العوام من أصحابه طلبة العلم –زعموا– على الافتراء والإفك، مما لا يدركون ولا يطيقون مغبته يوم الفصل، وما أدراك ما يوم الفصل؟ ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، وأنا في كل ذلك ساكت، لا أريد مجاراتهم

في ذلك العبث، حتى سألني غير واحد من الأفاضل عن حقيقة ما يقال ويوسوس به الخبثاء، فلم أجد بدا من البيان والتوضيح ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

- وسأذكر هنا –على كُرْهٍ مني لذلك– تفصيل ما حملني على الاعتذار للطالب عن إتمام العمل معه، وهو ما وقع من الخلل الكبير في عمل الطالب في نص الكتاب، وهو بيت القصيد وغاية عمل المحقق، وما بعد ذلك فالأمر فيه أهون وأيسر، إذا سلم النص واستقام، وهذه الملاحظات فقط في أول ثلاثين ترجمة من مجموع ستمائة وأربعين ترجمة، بما لا يبلغ خمسة بالمائة من مقدار قسم الطالب، وسأذكر قبل كل موضع رقم الترجمة عند الطالب ثم رقمها في طبعتي مفصولا بينهما بشرطة مائلة / ، وهي كالتالي:

١- ترجمة ١عندنا/ وسقطت برمتها من عنده: أسقط من بداية الكتاب قول المصنف : «... وقال العقيلي في «كتاب الضعفاء»: «لا يتابع على حديثه، وهو مذموم». وقال الجرجاني: «حدث عنه ابن معين، وهو خير من أبيه، ويكتب حديثه». ولما ذكره البستي في «الثقات» قال: «يخطئ». وفي «سؤالات ابن البيع لأبي الحسن» قال الدارقطني: «ليس فيه شك أنه ضعيف». وقال عثمان بن أبي شيبة: «كان ثقة صدوقا، ليس به بأس، وليتني كتبت عنه». وخرج البخاري حديثه في «الصحيح»».

وهذا الساقط هو ما تبقى من ترجمة «إسماعيل بن مجالد الهمداني»، فأهمله الطالب وبدأ من الترجمة التالية، بلا مبرر ولا تنبيه، وهذا عجيب فإن هذا أول شيء في العمل، وهو ماثل أمام ناظريه في مطلع النص المخطوط، فكيف يتجاوزه؟ وإذا كان هذا الخلل العجيب في أول العمل وهو محل النشاط والعناية، فما ظنك بما وراء ذلك؟!

٢- ترجمة ١ عنده/ ٢عندنا: «لا يساوي»، والذي في الأصل: «لا يَسْوَى».

٣- ترجمة ٣/ ٤ : «حبيب بن أبي عبيدة»، والذي في الأصل: «حبيب بن أبي عبيد».

٤- ترجمة ٤/ ٥: «وقد تفرد» ، والذي في الأصل: «وتفرد».

٥- ترجمة ٦/ ٧: «ضعيفُ الحديث مُخلِّط»، والذي في الأصل: «ضعيفُ الحديث مُختلط».

٦- ترجمة ٦/ ٧: «هو أحب إليك أو عمرو بن عبيد؟»، والذي في الأصل: «أيما أحب إليك هو أو عمرو بن عبيد».

٧- ترجمة ٦/ ٧: «قال: جميعا ضعيفين»، والذي في الأصل: «قال: جميعا ضعيفان».

٨- ترجمة ٦/ ٧: «و خَرَّجَ»، والذي في الأصل: «إذ خَرَّجَ».

٩- ترجمة ٦/ ٧: «فما كان يَدري شيئا»، والذي في الأصل: «فما رأيته يَدري شيئا».

١٠- ترجمة ٦/ ٧: «كان يحيى وعبد الرحمن»، والذي في الأصل: «كان يحيى وابن مهدي».

١١- ترجمة ٦/ ٧: «والراوي عنه ....»، والذي في الأصل: «والراوي عنه القطان».

١٢- ترجمة ٦/ ٧: «عن الحَسن،........»، والذي في الأصل: «عن الحَسن، ووثق الأَوّلَيْن».

١٣- ترجمة ٦/ ٧: «رَوى عن ابن المبارك»، والذي في الأصل: «رَوى عنه ابن المبارك».

١٤- ترجمة ٦/ ٧: «ونحن .... أبا الفرج»، والذي في الأصل: «ونحن تبعنا أبا الفرج».

١٥- ترجمة ٦/ ٧: «وكذلك النسائي»، والذي في الأصل: «وكفعل النسائي».

١٦- ترجمة ٦/ ٧: «...البخاري»، والذي في الأصل: «فعله البخاري».

١٧- ترجمة ٦/ ٧: «لمكان شُهرته من الفتوى»، والذي في الأصل: «لما كان شُهِر بِه من الفتوى».

١٨- ترجمة ٦/ ٧: «مسلم المكي»، والذي في الأصل: «مسلم الذي يقال له المكي».

١٩- ترجمة ٦/ ٧: «في الثقات»، والذي في الأصل: «في جملة الثقات».

٢٠- ترجمة ٦/ ٧: «أعقبه سادساً»، والذي في الأصل: «إغفاله سادساً».

٢١- ترجمة ٦/ ٧: «أو عاشراً»، والذي في الأصل: «وعاشراً».

٢٢- ترجمة ١٠/ ١١: «ليسَ به بأسٌ»، والذي في الأصل: «إبراهيم بن مهاجر ليسَ به بأسٌ».

٢٣- ترجمة ١٠/ ١١: «وسألته عن ابنه»، والذي في الأصل: «وسألته عن ابنه إسماعيل».

٢٤- ترجمة ١١/ ١٢: «أبو نعيم»، والذي في الأصل: «أبو تميم».

٢٥- ترجمة ١١/ ١٢: «حدَّثنا يونس»، والذي في الأصل: «ثنا يونس». وكذا في جميع ما راجعته من عمله يغير «ثنا» إلى «حدثنا»، و«أبنا» إلى «أخبرنا»، دون تنبيه ولا إشارة، وهذا وإن أساغه البعض بل وطالبوا به، فهو غير سائغ في نقدي، ويجب المحافظة على ما في الأصول من ذلك دون تبديل، ولبسط ذلك مقام آخر.

٢٦- ترجمة ١١/ ١٢: «لا يُتابع على سالم»، والذي في الأصل: «لا يُتابع عن سالم».

٢٧- ترجمة ١١/ ١٢: «إسماعيل بن نَشِيط العَامِري»، والذي في الأصل: «إسماعيل بن نَشِيط العَامِي».

٢٨- ترجمة ١١/ ١٢: «أحسبه الغَافِقِي فَصُحِّف»، والذي في الأصل: «أحسبه الغَافِقِي تصحَّف».

٢٩- ترجمة ١١/ ١٢: «...إسماعيل»، والذي في الأصل: «و أما تكرير إسماعيل».

٣٠- ترجمة ١١/ ١٢: «عند أبي الفرج......»، والذي في الأصل: «عند أبي الفرج؛ فغير مفيد».

٣١- ترجمة ١٢/ ١٣: سقط هذا النص كله: «وروى عنه إسماعيل بن عياش، وهو من أقرانه، ثم روى عنه لوين وغيره من طبقته، وعده في المتروكين. وقال في «سؤالات مسعود»: «لا شك في ضعفه». وقال أبو نصر السجزي في كتابه «المختلف والمؤتلف»: «ليس بالقوي»».

٣٢- ترجمة ١٢/ ١٣: «غنجار»، والذي في الأصل: «الغنجار».

٣٣- ترجمة ١٢/ ١٣: «يعلى بن عبيد»، والذي في الأصل: «يعلى بن أخي عبيد».

٣٤- ترجمة ١٢/ ١٣: «يَجْمُل النزول»، والذي في الأصل: «يَجْمُل به النزول».

٣٥- ترجمة ١٤/ ١٥: «شيخُ إسماعيل»، والذي في الأصل: «شيخٌ لإسماعيل».

٣٦- ترجمة ١٦/ ١٧: «العلاء بن زِبْرِيق»، والذي في الأصل: «العلاء زِبْرِيق». نعم الصواب فيه «ابن زبريق»، ولكن الذي في خط المصنف «زبريق»، وكذا في بعض النماذج السابقة قد يكون ما في الأصل خطأً، ولكن لا يسوغ التصرف ولا التصويب فيه دون نص على ذلك وبيان، وانظر ما علقته عليه هناك.

٣٧- ترجمة ١٧/ ١٨: «غير مُسمى منهما،....»، والذي في الأصل: «غير مُسمى ظنهما رجلين».

٣٨- ترجمة ١٧/ ١٨: «إلا في...اسم أبيه...»، والذي في الأصل: «إلا في باب من اسم أبيه إبراهيم».

٣٩- ترجمة ١٧/ ١٨: «الصواب...إسماعيل»، والذي في الأصل: «الصواب في باب إسماعيل».

٤٠- ترجمة ١٨/ ١٩: «يَضع الحديث»، والذي في الأصل: «يَضع الأحاديث».

٤١- ترجمة ١٨/ ١٩: «وذَكَر عن البخاري»، والذي في الأصل: «وذَكَر أن البخاري».

٤٢- ترجمة ١٩/ ٢٠: «وكان ممن يُخطئ»، والذي في الأصل: «كان ممن يُخطئ».

٤٣- ترجمة ١٩/ ٢٠: «مرتين»، والذي في الأصل: «مرتين مرتين».

٤٤- ترجمة ٢٠/ ٢١: «وقال السَّاجيُّ:»، والذي في الأصل: «وقال السَّاجيُّ: قالوا:».

٤٥- ترجمة ٢٣/ ٢٤: «بن جعفر والعباس الحُضَرِي»، والذي في الأصل: «بن جعفر، أبو العباس الحضْرَمي».

٤٦- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «...إبراهيم ...نسب إلى جده»، والذي في الأصل: «فكأنه سقط له إبراهيم أو نسب إلى جده».

٤٧- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «.... الدارقطني...»، والذي في الأصل: «وأراد توهيم الدارقطني، فوهم هو، والله أعلم».

٤٨- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «أحاديث عنده ذكرها»، والذي في الأصل: «أحاديث عدة ذكرها».

٤٩- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «من يزيد بن ربيعة»، والذي في الأصل: «من يزيد بن ربيعة شيخه».

٥٠- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «قال النَّسائيُّ»، والذي في الأصل: «وقال النَّسائيُّ».

٥١- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «كتبتُ عنه وهو ثقة»، والذي في الأصل: «ثقة، كتبتُ عنه».

٥٢- ترجمة ٢٦/ ٢٧: «سنة اثنتين وعشرين»، والذي في الأصل: «سنة ثنتين وعشرين».

٥٣- ترجمة ٢٦/ ٢٧: سقط هذا النص: «وخرج البخاري حديثه في «الصحيح»، وزعم صاحب «زهرة المتعلم» أن مسلما روى له، ولم أر ذلك لغيره، والله أعلم».

٥٤- ترجمة ٢٦/ ٢٧: «رَوى عن الزُّهري «الشطرنج باطل»»، والذي في الأصل: «رَوى عن الزُّهري، كذا قاله أبو الفرج، وقبله البخاري، وعرفه بأنه روى عن الزهري «الشطرنج باطل»».

٥٥- ترجمة ٢٦/ ٢٧: سقط هذا النص: «وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو زرعة: «إنما هو إبراهيم بن إسحاق». قال ابن أبي حاتم في «كتاب خطأ البخاري»: «سمعت أبي يقول كما قال»».

٥٦- ترجمة ٢٦/ ٢٧: «وكان قد صنف»، والذي في الأصل: «كان قد صنف».

٥٧- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «الجمع بين نسب البخاري...واحدا وهما اثنان»، والذي في الأصل: «الجمع بين نسب البخاري والكاهلي وفي جعلهما واحدا وهما اثنان».

٥٨- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «وكلاهما يضع الحديث»، والذي في الأصل: «وكلاهما مُطَّرح الحديث».

٥٩- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «التعجب فقط»، والذي في الأصل: «التعجب».

٦٠- ترجمة ٢٨/ ٢٩: [وقال أبو]بكر= ما بين المعكوفين ليس في الأصل وأضافه الطالب دون بيان.

٦١- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «عبد الله بن علي المديني»، والذي في الأصل: «عبد الله بن علي بن المديني».

٦٢- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «أخبرنا أبو القاسم الشَّحَامي»، والذي في الأصل: «أبنا أبو القاسم الشَّحَامي».

٦٣- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «أخبرنا أحمد بن عبد الرحيم»، والذي في الأصل: «أبنا أحمد بن عبد الرحيم».

٦٤- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «حدثنا أبو زكريا الحرْبي»، والذي في الأصل: «ثنا أبو زكريا الحرْبي».

٦٥- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «أخبرنا أبو حاتم»، والذي في الأصل: «أبنا أبو حاتم».

٦٦- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «حدثنا محمد بن عُمر»، والذي في الأصل: «ثنا محمد بن عُمر».

٦٧- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «لإغفاله ثالثا»، والذي في الأصل: «لإغفاله ثالثا ضعيفا».

٦٨- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «المذكورين عند.....»، والذي في الأصل: «المذكورين عند الخطيب».

** فهذه قرابة سبعين خطأ وإشكالًا في قراءة النص في نحو (٣٠) ثلاثين ترجمة تشكل أقل من (٥٪) خمسة بالمائة من مجموع تراجم القسم الذي عمل عليه الطالب، والبالغ عددها (٦٤٠) ستمائة وأربعين ترجمة، نعم بعض هذه الأخطاء قد يكون مرده لإشكال في النسخة التي عند الطالب، ولكن كثير منها ليس كذلك، وإنما سببه قلة خبرة الطالب في هذا الباب، وعدم تدقيقه في النسخ والمقابلة، وقد يكون معذورًا، لأن هذا أول عمل له في هذا الفن، ولكنني في المقابل لست ملزما، ولا أجد وقتا للاستمرار في هذا العمل بهذه الطريقة، لاسيما وأن الدافع لي لقبول المشاركة مع الطالب هو إرادتي توفير الوقت والجهد للتفرغ لإتمام أعمال أخرى مهمة.

- وهذا كله فيما يتعلق بصلب عمل المحقق وبيت القصيد منه وهو ضبط النص وتحريره، ولم أعلق هنا على الإشكالات الأخرى التي في النص، من إشكالات التفقير والترقيم، ولا على ما في الحواشي من التطويل فيما لا يحتاجه النص، وإن اعتقد الطالب خلاف ذلك، فكثير من اعتقاداته غير سديد، ولا على استنتاجات الطالب التي لم يوافق فيها الصواب، والتي لا يحسن فيها استثمار ما يسوقه من نقول ويحشده من أسماء المصادر التي ليس فيها جديد، ويستغنى ببعضها عن بعض، ومعلوم لذوي العناية والرعاية أن كثرة المصادر والنقول اليوم مما لا يدل على ضبط ولا إتقان؛ إذ الوصول اليوم لمثل هذا أصبح من الأعمال

التي سهلتها البرامج الالكترونية، وإنما العبرة بفهم ما ينقل وحسن استثماره وبلوغ الصواب في الحكم من ورائه. ولو عرجت على هذه الإشكالات وسردتها لتضاعفت هذه الملاحظات، ولطال الأمر، نعم بعضها وجهات نظر، وعلى كل فيمكن لمبتغي التطويل في ذلك والفائدة أن يقابل بين نشرتي وهي وشيكة الصدور بإذن الله، وبين عمل الطالب، وهو موجود بمكتبة الجامعة الإسلامية حرسها الله، لينظر ما هنالك، فما راءٍ كمن سمعا، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

- وختامًا، فلا شك أن الباحث بذل جهده، واستفرغ وسعه في هذا العمل، وقد أصاب في مواطن وأحسن قدر طاقته، وفي عمله -وإن انتقد- ما يستفاد منه، وبصمات مشرفه الفاضل وأساتذته من شيوخ الجامعة الإسلامية العريقة لا تخطئها عين منصف، ولذا استحق الدرجة التي منحها، وعمله مقبول بالنسبة للمرحلة التي هو فيها الآن، وهي أول درجات التحصيل العلمي، وإنما كتبت هذا دفعا لما قد يقذفه الشيطان من الظنون الفاسدة في نفسه أو نفوس من لا يخافون الله، ممن يطعنون في أعراض الناس بلا بينة ولا دليل، ولا يظنون أنهم مبعوثون ليوم عظيم، يوم يقوم الناس لرب العالمين، ولم أقصد من هذا البيان التقليل ولا الإساءة إلى الطالب ولا إلى عمله، وإنما ألجأني لهذه المكاشفة والبيان سوء صنيعه، ولعله يستدرك ما فاته، ويصلح ما أفسده، فكلنا بين الأجر والأجرين، والله أسأل أن يهدينا وإياه، ويرزقنا الحكمة والفهم، وحسن الصنعة، ويذهب عنا الشيطان، ويهدينا سواء الصراط، والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾

وكتبه:
مازن بن محمد السرساوي
حامدًا ومصليًا على سيد ولد آدم ﷺ
عنيزة القصيم: خواتيم جمادى الأولى ١٤٤٣هـ